المراجع القانوني

مجموعة حاسبين

المستشار القانوني

الأستاذ / محمد يوسف محمد - المحامى

تقرير المراجعين

GROUP HASIBEEN
Certified Accountants
Management & Financial Consultants

مجموعة حاسبين
محاسبون ومراجعون قانونيون
مستشارون إداريون وماليون

تقرير المراجعين

السادة / المساهمين
بنك فيصل الاسلامي السوداني

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لبنك فيصل الاسلامي السوداني من الصفحة (٢) الي صفحة (١٦) المكونة من الميزانية العمومية كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩ م وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيير في حقوق الملكيه للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

مسؤلية إدارة البنك

إن مسؤلية إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية تقع علي عاتق ادارة بنك فيصل الاسلامي السوداني بما في ذلك تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بالبنك والمحافظة عليه فيما يتعلق باعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من اي اخطاء هامة نسبياً ناتجة عن تجاوز او خطأ متعمد واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.

مسؤلية المراجع القانوني

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي مهني محايد لكم حول هذه القوائم المالية من واقع مراجعتنا لها.

لقد قمنا باداء المراجعة وفقاً لما تنص عليه معايير المراجعة الدولية حيث تتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وتنفيذ المراجعة بغية الوصول الي تاكيدات معقولة بان القوائم المالية خالية من اي خلل جوهري حيث تضمنت مراجعتنا اجراء الفحوصات الاختبارية لادلة الاثبات الرقابية الخاصة بالمبالغ المالية وما هو مفصح عنه في القوائم المالية وذلك استناداً علي تقييم مخاطر الاخطاء الهامة نسبياً في القوائم المالية سواء بسبب التجاوز او الخطأ كما تم تقييم نظام الرقابة الداخلية المتصل باعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة لتحديد نهج المراجعة وتصميم اجراءاتها بما يتلاءم وظروف البنك لا بغرض ابداء راي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك. كما شملت المراجعة تقييم المبادئ والقواعد المحاسبية المستخدمة وتقديرات الادارة الجوهرية الي جانب العرض الكلي في القوائم المالية ونحسب ان مراجعتنا قد وفرت اساساً معقولاً لراينا حول القوائم المالية.

الراي

برأينا فان القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للمركز المالي للبنك كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩م ونتائج نشاطه وتدفقاتها النقدية والتغيير في حقوق الملكيه للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية بالبنك وطبقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ومعدة بصورة صحيحة ومتفقة مع القوانين

التاريخ : ١٠ / ٢ / ٢٠١٠م

محمد سليمان عبدالله حجار
محاسب قانوني
مجموعة حاسبين